



## The Impact of oil and non-oil revenues on the gross domestic product in Iraq

أثر الإيرادات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق

م.م. هدى مهدي علي

### مستخلص

تنطلق أهمية البحث من خلال العثور على بدائل جديدة لبيان أثر الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني العراقي وزيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي، و معدلات النمو الاقتصادي، ويرى الباحث ان عدم تنويع الإيرادات العامة يشكل خطراً كبيراً امام النمو الاقتصادي ويعزى ذلك الى ضعف القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي والاعتماد بشكل مباشر على اساليب الانتاج التقليدية، ويهدف البحث الى بيان مدى فاعلية الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بمايسهم والنهوض بالوضع الاقتصادي للبلد ولتوضيح ما سبق، ذهب الباحث إلى تحليل الإيرادات غير النفطية وبيان أثرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٢). وتوصل الباحث الى استنتاجات مهمة في هذا الصدد، متمثلة في إثبات الفرضية التي انطلق منها البحث، والتي تشير إلى ضعف تأثير الإيرادات العامة غير النفطية في كافة المجالات الخدمية والزراعية والصناعية في العراق على الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة المذكورة أعلاه.

الكلمات الافتتاحية: الإيرادات النفطية، الإيرادات غير النفطية، الناتج المحلي الإجمالي .

\* جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

## Abstract

The importance of the research stems from finding new alternatives to show the impact of non-oil revenues on the gross domestic product in order to advance the Iraqi national economy and increase gross domestic product rates and economic growth rates. The researcher believes that the lack of diversification of public revenues poses a great danger to economic growth, and this is attributed to the weakness of the production base of the Iraqi economy and direct reliance on traditional production methods. The research aims to demonstrate the effectiveness of non-oil revenues in the gross domestic product in a way that contributes to improving the country's economic situation. To clarify the above, the researcher went to analyze non-oil revenues and demonstrate their impact on the gross domestic product in Iraq for the period (2000-2022). The researcher reached important conclusions in this regard, represented in proving the hypothesis from which the research was based, which indicates the weak impact of non-oil public revenues in all service, agricultural and industrial fields in Iraq on the gross domestic product during the period mentioned above.

Opening words: oil revenues, non-oil revenues, GDP.

## المقدمة

ان استمرار العجز المالي وتراجع الإيرادات النفطية دفع الدول وخاصة النفطية ومن بينها العراق , الى الاهتمام بتنويع الإيرادات غير النفطية ، ويأتي تراجع بعض البلدان لعدم اهتمامها بالإيرادات غير النفطية، والتطوير التكنولوجي وتنمية الصناعات المحلية ، ولقد بذلت بعض البلدان العربية كثيراً من الجهود لاصلاح أوضاعها المالية إذ تضمنت اصلاحات في جانبي الإيرادات والنفقات، وقد اثمرت تلك الجهود عن اصلاحات اقتصادية وهيكلية في القطاعات الاقتصادية وعلى الرغم من التحسن الذي تم تحقيقه فان الاوضاع المالية، لا تزال تحتاج الى المزيد من الضبط المالي والاصلاح ، من خلال النظر الى نسبة العجز في الناتج

المحلي الاجمالي وبشكل مستمر، وتعد الضرائب اهم الموارد للموازنة العامة في مختلف بلدان العالم ومصدراً من مصادر الدخل الهامة للدولة ، ويمكن استخدامها لتصحيح سلوكيات معينة خدمة للمجتمع حيث ان السياسة الضريبية اداة مهمة بيد الدولة لتحقيق اهدافها في تخصيص الموارد الاقتصادية، والحفاظ على الاستقرار والنمو الاقتصادي وتصحيح مسار توزيع الثروة ، وتوجيه الاقتصاد الوطني، وتفعيل دور السياسة الاجتماعية بزيادة الانفاق وتطوير الخدمات والمشروعات الاجتماعية وغيرها، ويجب ان تكون تلك السياسية الضريبية فاعلة ومؤثرة في الانشطة الانتاجية غير النفطية، لتقوية مركز الدولة الريعية تجاه الازمات والتقلبات الخارجية، والحد من التقلبات الحاصلة في النمو الاقتصادي خصوصاً ان الاقتصادات الريعية تواجه مشاكل عدة بسبب تغيرات اسعار النفط على المستوى العالمي .

### **اهمية البحث**

تأتي اهمية البحث من كونه يسلط الضوء على اثر الايرادات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق وما يترتب عليه من نتائج مهمة تساعد في التقليل من الاعتماد على الايرادات النفطية التي تشكل نسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي لا تقل عن ٧٠%.

### **مشكلة البحث**

تعتبر مشكلة عدم تنويع الايرادات غير النفطية من اهم العوائق التي يعاني منها العراق والتي تشكل حاجزاً امام عجلة التقدم الاقتصادي مما يترتب عليه تسليط الضوء والاهتمام بتنويع الايرادات غير النفطية حيث يعد حلاً لتلافي الازمات وعلى وجه الخصوص الازمة المالية .

### **هدف البحث**

يهدف البحث الى التعرف على واقع الايرادات غير النفطية ومدى إسهامها في الناتج المحلي الاجمالي وبيان أهميتها وإيجاد الحلول التي تتلاءم مع الوضع الاقتصادي للبلاد .

### **فرضية البحث**

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية في تمويل الهيكل الاقتصادي في العراق مؤثرة بشكل ضئيل مما شكل عائقاً للنمو والتنمية بسبب الاعتماد الكبير على القطاع النفطي في تمويل المشاريع .

## منهجية البحث

اعتمد الباحث المنهج التكاملي الاستقرائي -الاستنباطي بالاستناد الى مصادر عديدة في التحليل للوصول الى النتائج فضلاً عن إعتدال القياس الاقتصادي لتقدير العلاقات بين متغيرات البحث.

### المحور الاول / الايرادات النفطية وغير النفطية

#### اولا-الايرادات النفطية

تُعرّف الإيرادات العامة بأنها "جميع المبالغ التي تجمعها الحكومة خلال فترة زمنية معينة، سواء كانت عائدات من الضرائب أو الرسوم أو المنح أو القروض ، و من الضروري إيلاء الاهتمام لمسألة تنويع الإيرادات العامة، وتنويع الصادرات، وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على قطاع واحد وخلق صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر النفطية.( Hasan& Habeeb,2023:136 ). يمتلك العراق ثالث أكبر احتياطي نفط مؤكد في العالم، حيث تبلغ احتياطياته ١١٥ مليار برميل، وهو ما يعادل ١١٪، ومن بين ٨٠ حقلاً نفطياً ، تم تطوير ١٧ فقط، وأهمها حقلي كركوك في الشمال والرميلة في الجنوب، لم يتم إجراء أي عمليات استكشاف جديدة منذ سنوات، وهذا يشير إلى أن العراق قد يمتلك احتياطيات أكبر مما هو مُقدر عليه ، يمتلك العراق احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، ولكنها غير مستغلة بشكل فعال حيث لو تم استثمارها بالشكل الصحيح فأن ذلك يؤدي الى زيادة الموارد المالية (Kumins.٢٠٠٤:٣). في الوقت الحالي يشكل النفط الخام مصدراً لأكثر من ٩٠% من استهلاك الطاقة المحلي في العراق. وقد دفع انخفاض أسعار النفط العالمية عام ٢٠٠٨ و انخفاض إنتاج النفط الى انخفاض الإيرادات والى عجز الميزانية متوقع قدره ١٥ مليار دولار . ( Blanchard ,2008:24 ). تؤكد التقييمات الأمريكية الرسمية أن استمرار التقلبات في أسعار النفط وإنتاجه قد يعرض الاستقرار المالي للعراق للخطر وتعريض خطط إعادة الإعمار والتنمية للخطر، مع آثار غير مؤكدة على الاستقرار. وتدعو الخطط العراقية الحالية إلى زيادة إنتاج النفط إلى ٤ ملايين برميل يوميا وبحلول عام ٢٠١٣ تم زيادة الانتاج إلى ٦ ملايين برميل يوميا وبحلول عام ٢٠١٧ ودعماً لهذه الأهداف أطلق المسؤولون العراقيون عملية مناقصة دولية لعقود الخدمة، وأعادوا التفاوض على سلسلة من اتفاقيات إنتاج النفط المبرمة في عهد صدام، بما في ذلك تحويل اتفاقية تقاسم الإنتاج إلى عقد خدمة لحقل الأحذب النفطي مع شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)(Kumins,2004:2)

## ثانياً:- مفهوم الإيرادات غير النفطية

يقصد بالإيرادات غير النفطية هي كل أنواع الإيرادات التي لاتعطي من قبل الموارد النفطية وقد تكون على شكل إيرادات ضرائب الدخل والإنتاج والمبيعات وضريبة القيمة المضافة والرسوم , اي انه تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفقتها السيادية والناجمة عن الأنشطة الاقتصادية غير النفطية والتي تعكس مدى تنوع بيئة الاقتصاد .(حجي , ٢٠٢٣: ١٧) . ويمكن تعريف التنوع الاقتصادي بأنه تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي او تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة,(UNIES, ٢٠٠٣: ١٩) كما يمكن وصف التنوع الاقتصادي على انه العملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة تشارك في تكوين الناتج المحلي.(نعمة وعيال, ٢٠٢٣: ٢٣٩)

ويعرف الإيراد على انه مجموع الدخل التي تحصل عليه الدولة بصورة دورية ومنتظمة خلال فترة زمنية والغرض منها توليد الإيرادات ولتعزيز رفاهية افراد المجتمع ، مع التركيز على التنمية الاقتصادية من خلال توفير المرافق اللازمة لتحسين الخدمات العامة من خلال الأنظمة الإدارية والبنوية المناسبة للإيرادات غير النفطية.. , (Ihegboro,2022:20) اي يمكن تعريف الإيرادات غير النفطية كل ايراد تحصل عليه الدولة من قطاعات غير النفطية سواء كانت هذه القطاعات زراعية او صناعية او خدمية. وايضا يمكن تعريف الإيرادات غير النفطية على انها أرباح السلع المباعة في الأسواق الدولية باستثناء النفط الخام ويشمل القطاع غير النفطي أنواعاً أخرى من الأنشطة خارج حقول النفط والغاز، ويتكون قطاع الإيرادات غير النفطية من صناعات مثل قطاع السياحة و التصنيع و الاتصالات والعقارات والمصارف والبناء والصحة. (Olayemi& Akinwunmi,2020:96)

شكل تنوع الإيرادات غير النفطية أحد أساسيات التنمية المستدامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تنوع القاعدة الإنتاجية سواء في تعدد أنواع السلع والخدمات او الأسواق بما في ذلك الاسواق الدولية, حيث ادت التقلبات في اسعار النفط الى اضطرابات اقتصادية مختلفة على المستوى الدولي من الناحية الاقتصادية والمالية وخاصة للدول التي تعتمد على إيرادات النفط والتي تعاني من تقلبات اسعار النفط مما دفع هذه الدول للبحث عن مصادر للإيرادات غير المصادر النفطية من اجل السيطرة على الازمات الاقتصادية. (Hamdi, & Rashid,2013:35)

## ثالثاً :- أهمية التنوع الاقتصادي (تنوع الإيرادات غير النفطية)

يستخدم التنوع الاقتصادي لتحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل إلى اقتصاد متعدد المصادر، حيث يتم توزيع الدخل على مجموعة من القطاعات الاقتصادية

المختلفة. يهدف هذا التنوع إلى مواجهة التقلبات الاقتصادية والصدمات. و تكمن أهمية التنوع الاقتصادي في أنه يحمي الاقتصاد من الصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة المكاسب وخلق فرص عمل قادرة على استيعاب الأيدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تعزيز دور القطاع الخاص (شنجار وعبد الحسين، ٢٠٢٢: ١٥)

يُعتبر القطاع النفطي بشكل عام غير قادر على استيعاب الأيدي العاملة بشكل كافي وذلك بسبب اعتماده الكبير على الاستثمارات الرأسمالية، مما يجعله كثيف رأس المال وليس كثيف العمل. علاوة على ذلك، تتطلب صناعة النفط عمالة ذات مهارات عالية، مما يعني أنها لا تستطيع توليد فرص عمل كافية بشكل مباشر. لذلك، فإن التنوع بعيداً عن النفط يمكن أن يساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة، مما يؤدي إلى زيادة القوة العاملة وتقليل نسبة البطالة في الاقتصاد. كما يساهم التنوع الاقتصادي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، خاصةً أن معظم الدول، ولا سيما النامية، تتميز اقتصاداتها بأنها تعتمد بشكل كبير على مصادر محدودة. (الطائي، ٢٠٢١: ٥٢)، إن النواة المالية والاقتصادية للدولة يمكن تعزيزها من خلال التنوع الاقتصادي. حيث يمكن تنويع أدوات الاستثمار لتعويض العوائد المنخفضة من المجالات الاستثمارية الأخرى. حيث إن انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية، وانخفاض الاعتماد على القطاع الخاص، علامات تدل على أن البنية التحتية الاقتصادية بحاجة إلى التطور لاستيعاب التنوع. (Miho, 2024: 288)

#### رابعاً:- الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي يشمل جميع الأنشطة المادية المنتهية التصنيع موجودة داخل المساحة الجغرافية للبلد ، سواء كانت هذه الأنشطة من قبل المقيمين داخل البلد أو غير المقيمين ، طالما الأنشطة تمت داخل الحدود الجغرافية للبلد . و يتم قياس العمليات والأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي بقيمة نقدية ، لتساعد المختصين في عملية التحليل و وضع السياسات الاقتصادية .

كما يعرف بأنه مجموع قيم السلع النهائية و الخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة تكون سنة واحدة. (محمود ، ٢٠١٢: ٦٨) اي نستطيع القول انه كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي كلما ارتفعت مؤشرات الاقتصاد الكلي اي تزداد الدخول الكلية والتي بدورها تؤدي الى زيادة الدخول الفردية. والناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو القيمة النقدية والسوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما لفترة زمنية معينة ويستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المصحح للتضخم) بشكل عام كمؤشر أساسي في الحكم على وضع اقتصاد بلد ما مع مرور الوقت أو بالنسبة إلى اقتصاد البلدان الأخرى. (Bergh, ٢٠٠٩: ١٢٧)

**خامساً:- استخدام الإيرادات غير النفطية في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي في العراق**  
تكمّن الصعوبات الاقتصادية في العراق في الاعتماد المفرط على النفط، ما جعل من الضروري أن يخضع العراق لاستراتيجية فعالة لتنويع الاقتصاد، اثرت تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد العراقي الذي تبعها تقلبات في الإيرادات وفي الناتج المحلي الاجمالي ، ما أثر على تخطيط الميزانية والخدمات العامة والاستقرار الاقتصادي بشكل عام. ، وبسبب الصراعات سلّطت الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج والحروب الداخلية الضوء على ضعف الاقتصاد الذي يعتمد على منتج احادي وعلى الصعيد الوطني، ينبغي تطوير القطاعات الكثيفة العمالة لخلق فرص العمل لا سيما استمرار تزايد اعداد الشباب. والسكان في العراق في الغالب هم من الشباب. والتركيز العاجل على التنويع ليس مجرد استراتيجية اقتصادية ؛ وهو أيضا ضرورة اجتماعية للتوزيع العادل للفرص ولتخفيف حدة التوترات الاجتماعية الناجمة عن ارتفاع اعداد البطالة . ( Miho,2024:288 )

ان عائدات النفط الوفيرة وحدها لا تكفي لتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، ومن اجل تنويع الإيرادات غير النفطية يجب القضاء على الفساد المالي والإداري، وتحسين الوضع الأمني في عموم العراق، وسن القوانين الهادفة إلى التنويع الاقتصادي الهيكلي، على أن لا تتعارض هذه القوانين مع شروط بعض المنظمات الدولية التي يعمل بها العراق، ومن اجل تنويع الإيرادات غير النفطية لابد من تطوير عدة قطاعات منها:-

#### ١-تطوير الصناعة

وضع الخطط المناسبة لنهوض قطاع الصناعة التحويلية و بناء قطاع صناعي ناجح ومتكامل قادر على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني يتمتع بقوة ترابطات امامية وخلفية مع القطاعات الاخرى ,و العمل على تطوير المشاريع الصناعية (الاستثمار في البنية التحتية) , وإنشاء المناطق الصناعية المتخصصة وتطوير المنتجات البتروكيماوية, بالإضافة الى اصلاح المنشآت الصناعية الحكومية باتجاه خصصتها بطرق تتناسب مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق و تقديم الدعم للمشاريع الصناعية والاعفاءات الضريبية وفق معايير الجودة , كذلك العمل على تطوير القطاع الكهربائي , إذ يعد من العوامل المهمة للاستثمار سواء المحلي أو الاجنبي. ( علاوي,٢٠١٥:35)

#### ٢-انشاء صناعات كثيفة الطاقة

وهذا يعني أن التركيز على الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الألومنيوم والأسمت والحديد والطوب، والتي تلعب دوراً في تنويع النشاط الاقتصادي، وايضا سيوفر فرص عمل

جديدة، وعملة صعبة، ويساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني مما يؤدي الى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي . (بريهي, ٢٠١٤: ٢٨)

### ٣- تطوير القطاع الزراعي

ان القطاع الزراعي تعرض الى الكثير من الاهمال وتلوث التربة بسبب الاستخدام المفرط للأسمدة الكيميائية والمبيدات التي يذهب جزء كبير منها الى التربة والماء والهواء مما ادى الى تلف التربة وتكون بعد فترة من الزمن غير صالحة للزراعة وبالتالي يؤدي الى تقليص الاراضي الزراعية ,بالاضافة الى التصحر وتحويل الاراضي الزراعية الى ابنية , وانخفاض منسوب المياه هذا العوامل وغيرها ادت الى تدمير مساحات واسعة من المناطق المزروعة بالاشجار وعدد كبير من البساتين بلغت نسبتها ٢٣% من المساحة الكلية للأراضي الزراعية . مما يجب على الدولة توجيه جزء من الإنفاق الاستثماري إلى البنية الارتكازية للعراق وانشاء الجسور و السدود الإروائية و مشاريع البزل وانشاء المشاريع الإروائية الرئيسة والفرعية المبطنة بالخرسانة و توفير القروض الميسرة للمزارعين , فضلا عن توفير الأسمدة الكيماوية بأسعار تكاليف الإنتاج وتوفير اللقاحات والإرشاد الزراعي والفرق الصحية البيطرية. وايضا توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي المتطورة كالجارات و الحاصدات. وتحفيز الفلاحين من خلال شراء بعض المحاصيل الحنطة والشعير والذرة و الشلب بأسعار أعلى من السوق الدولية ، و يمكن استخدام السدود المائية التي يتم انشائها في توليد الطاقة الكهربائية والتي يحتاجها العراق بشكل كبير في عملية التنويع الاقتصادي . (سالم , ٢٠١٠: ٣٥)

### ٤- تطوير السياحة العامة والسياحة الدينية

الاهتمام بالمرافق السياحية والأثرية لما لها من إمكانية توفير دخل للدولة من خلال قطاع النقل الطيران و الرسوم الجمركية على السائحين فضلا عن توفير فرص عمل لشريحة من العاطلين , وكذلك توفر فرص استثمارية للقطاع الخاص في مجال الفنادق والنقل و المطاعم , فضلا عن أنها ترفع من مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي . (وشكه, ٢٠١٥: ١١٩)

### المحور الثاني / الجانب التحليلي للأيرادات النفطية وغير النفطية واثرها على الناتج المحلي الإجمالي

ان النفط هو من الايرادات الاساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي فبعد انفتاح الاقتصاد وانهاء الحصار الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ وعدم استقرار الاوضاع السياسية والامنية اخذت هذه الاحداث تؤثر في هيكل الناتج بالاضافة الى تراجع القطاعات الاقتصادية بسبب ماعانته من تهميش واهمال لمدة طويلة وبما ان العرض الطلب اكبر من العرض الكلي وضع الحكومة امام

خيار الاستيراد لتغطية جانب العرض الكلي مما أدى زيادة الاستيراد الى تراجع القطاعات الانتاجية بسبب الاعتماد على الخارج لتلبية الطلب الكلي مما جعل النفط مصدر اساسي لتمويل الإيرادات بسبب تراجع الإيرادات غير النفطية، إن الإزمة التي مرت على العراق من عام ٢٠١٤ بسبب الحرب مع داعش وانخفاض اسعار النفط حيث أدى انخفاض اسعار النفط الى تراكم الديون الداخلية والخارجية مما يتحتم على الدولة تنويع مصادر الإيرادات في كافة القطاعات وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيراد لتقليل الأثار السلبية في حالة انخفاض اسعار النفط: (جمعة، ٢٠٢١: ٨٥)

جدول رقم (١)

الإيرادات النفطية وغير النفطية وأهميتها النسبية من إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٥)

السنة	الإيرادات العامة مليار دينار (١)	إيرادات غير النفطية (مليار دينار) (٢)	نسبة الإيرادات غير النفطية الى الإيرادات العامة (٣)	إيرادات النفط (مليار دينار) (٤)	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة (٥)	نتاج محلي إجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)(٦)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي % (٧)
2005	40502.9	1022.8	2.5	39480.1	97.5	73533.6	
2006	49055.5	2521.2	5.1	46534.3	94.9	95588.0	29.99
2007	54599.5	2898.2	5.3	51701.3	94.7	111455.8	16.60
2008	80252.2	4893.9	6.1	75358.3	93.9	157026.1	40.89
2009	55243.5	6371.8	11.5	48871.7	88.5	130643.2	-16.80
2010	70178.2	3358.6	4.8	66819.7	95.2	162064.6	24.05
2011	108807.4	10717.2	9.8	98090.2	90.2	217327.1	34.10
2012	119817.2	3220.1	2.7	116597.1	97.3	254225.5	16.98
2013	١١٣٧٦٧.٤	3089.9	2.7	110677.5	97.3	273587.5	7.62
2014	١٠٥٣٨٦.٦	٨٣١٤.٢	7.9	٩٧٠٧٢.٤	92.1	266332.7	-2.65
2015	٦٦٤٧٠.٣	١٥١٥٧.٦	22.8	٥١٣١٢.٦	77.2	194681.0	-26.90
2016	٥٤٤٠٩.٣	١٠١٤٢.٢	18.6	٤٤٢٦٧.١	81.4	196924.1	1.15
2017	٧٧٣٣٦.٠	١٢٢٦٤.٠	15.9	٦٥٠٧١.٩	84.1	221665.7	12.56
2018	١٠٦٥٦٩.٨	١٠٩٥٠.٠	10.3	٩٥٦١٩.٨	89.7	268918.9	21.32
2019	107567.0	8350.7	7.8	99216.3	92.2	276157.9	2.69
2020	63199.7	8751.2	13.8	54448.5	86.2	215661.5	-21.91
2021	109081.5	13811.2	12.7	95270.3	87.3	301439.5	39.77
202٢	161697.44	8074.16	5.0	153623.28	95.0	383064.2	27.08

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:-

العمود (١, ٢, ٤, ٦) من البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية، اعداد مختلفة.

وتم احتساب العمود (٣) من قبل الباحث من خلال قسمة الإيرادات غير النفطية على الإيرادات العامة اما العمود الخامس (٥) ايضا تم استخراجها من خلال قسمة الإيرادات النفطية على

الايادات العامة، اما العمود (٧) تم استخراجة من خلال الصيغة التالية (الناتج المحلي الاجمالي الحالي - الناتج المحلي الاجمالي السابق / الناتج المحلي الاجمالي السابق) \* ١٠٠

نلاحظ من الجدول السابق ان نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق نسبة متواضعة جداً وهذا يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي لذلك لا بد من معالجة المشكلة من خلال تعظيم الايرادات غير النفطية وتنشيط القطاعات الانتاجية في جامبي الزراعة والصناعة وتشجيع الصادرات اللى الخارج وضبط الحدود الكمركية من اجل تقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات, حيث ان معدل اسهام هذا الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي لسنة (٢٠٠٥) بلغت (2.5%) وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بالاهمية لهذا الايرادات, وسجلت اعلى نسبة مساهمة لهذه الايرادات خلال هذه المدة (22.8%) عام (٢٠١٥), واقل نسبة مساهمة لهذا الايرادات كانت (2.5%) عام (2005).

ومابين سنة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ ان نسبة الايرادات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي اخذت بالتصاعد خلال هذا المدة. والمدة الثانية من ٢٠١٠-٢٠١٤ نلاحظ ان النسبة في حالة تقلب في بعض السنوات نتيجة الحرب مع داعش الذي اثر على كل القطاعات وونتيجة لتقلبات اسعار النفط في السوق النفط الدولية حيث ترك اثرا قويا على الاقتصاد الكلي. وبعد سنة ٢٠١٥ اخذت نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية بالنزول مرة اخرى بعد ان بلغ (22.8) حيث ان سبب زيادة نسبة الايرادات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي ان الحكومة العراقية كانت تعاني من عجز في الموازنة بسبب استمرار انخفاض اسعار النفط خلال السنوات السابقة لسنة ٢٠١٥ مما دفع الحكومة الى زيادة الضريبة على الاستهلاك بعض السلع المستوردة وكذلك فرض ضرائب بتوصية من صندوق النقد الدولي اذا تم زيادة الضرائب الغير مباشرة حسب التوصيات الى (٥%) او (٢٥%) في بعض القطاعات الخدمية. ونلاحظ ان الايرادات النفطية تأخذ النسبة الاعلى من بين مجموع الايرادات الكلية وذلك بسبب الاعتماد الكلي على النفط لتحقيق الايرادات ومن خلال الجدول نلاحظ ان نسبة الايرادات من ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٢ تتراوح مابين ٨١% الى ٩٨% الا في عام ٢٠١٥ انخفضت نسبة الايرادات النفطية الى ٧٧.٢% والسبب يعود الى انخفاض اسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل الواحد ٥٦ دولار وذلك بسبب الاوضاع السياسية انذاك ومن خلال الجدول ايضا نلاحظ تقلبات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مع ارتفاعات قصوى حيث بلغ (٤٠.٨٩%) في عام ٢٠٠٨ ، وانخفض معدل نمو الناتج بشكل كبير في سنة ٢٠٢٠ حيث بلغ (-٢.٦٥%). يرتبط هذا التقلب ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في أسعار النفط ومستويات الإنتاج، مما يعكس قابلية الاقتصاد في استقبال الصدمات الخارجية.. وعدم الاستقرار الاقتصادي وتأثير العوامل الخارجية والداخلية على نمو الناتج.

حيث لا تزال مساهمات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة نسبيًا طوال الفترة، مما يشير إلى نقص التنوع وتتراوح مساهمة الزراعة بين ٤.٦٪ و ٥.٤٪، ولا يزال التصنيع أقل من ٣٪، وتتراوح الخدمات من ٤.١٪ إلى ٦.٣٪. وتبرز المساهمات القليلة لهذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي التطور المحدود للصناعات غير النفطية وضرورة الاستثمارات والسياسات الاستراتيجية لتعزيز أدوارها في الاقتصاد. توضح البيانات اعتماد اقتصاد العراق على النفط في معدلات النمو، وتخلف قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات. وتؤكد هذه العوامل مجتمعة الحاجة الملحة إلى التنوع الاقتصادي لبناء مستقبل اقتصادي أكثر مرونة واستدامة للعراق.

### المحور الثالث

باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 9 سنقوم بتحليل اثار الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي وكالاتي :-

١- الإيرادات النفطية و غير النفطية O.

٢- الناتج المحلي الإجمالي

GDP . سيتم تقدير نموذج قياسي لدراسة أثر الإيرادات النفطية وغير النفطية O في الناتج المحلي الإجمالي GDP وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية للمدة ٢٠٢٢-٢٠٠٥ حيث يمثل الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع بينما تمثل الإيرادات النفطية وغير النفطية المتغير المستقل وقد جرى دمج بيانات الإيرادات للحصول على صيغة أكثر دقة و شمولية في تفسير التغيرات الاقتصادية، وبناء عليه هذا النموذج يعد خطوة أساسية لبيان قوة العلاقة بين المتغيرات قبل الانتقال إلى عرض نتائج التقدير واختبارات المعنوية.

### ١- اختبار استقرارية المتغيرات Test the stationary of the variables

سنقوم باختبار استقرارية متغيرات النموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام لا ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ((Augmented Dickey-Fuller Test ADF) . وبعد ان قمنا بإجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) الموسع حصلنا على النتائج المبينة في الجدول (2) .

### جدول رقم (٢)

## اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة Dickey Fuller Test for the Expanded Unit root

في العراق للمدة 2005-2022

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
At Level			
		GDP	O
With Constant	t-Statistic	-0.7506	-2.0142
	Prob.	0.8074	0.2783
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6177	-2.8403
	Prob.	0.2778	0.2047
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.3727	0.5637
	Prob.	0.9507	0.8278
		n0	n0
At First Difference			
		d(GDP)	d(O)
With Constant	t-Statistic	-3.2178	-3.6921
	Prob.	0.0391	0.0164
		**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9549	-3.4131
	Prob.	0.1749	0.0872
		n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.7462	-3.5389
	Prob.	0.0094	0.0017
		***	***

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج ( Eviews 9 ).

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة لمتغيرات البحث وبالاعتماد على النتائج الموضحة في الجدول (٢) يتضح أن المتغيرين GDP و O لم يكونا مستقرين عند المستوى وإنما أصبحا مستقرين عند الفرق الأول وهذا ما يدل على أن السلاسل الزمنية تعاني من عدم الاستقرار في صورتها الأصلية ولكنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها حيث بلغت قيمة الاحتمالية (Prob) لمتغير GDP (0.0391) بوجود قاطع في حين بلغت قيمة الاحتمالية لمتغير O (0.0164) أيضاً بوجود قاطع وهذه القيم جاءت أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم  $H_0$  التي تفترض وجود جذر وحدة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية السلسلة الزمنية بعد الفرق الأول وبذلك يمكن القول إن السلسلتين الزميتين متكاملتان

من الدرجة الأولى (1) وهو ما يعطي مؤشراً أولياً على إمكانية الانتقال إلى الخطوة اللاحقة في التحليل القياسي المتمثلة في اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبارات التكامل المشترك.

جدول رقم ( ٣ ) تحديد فترة الإبطاء VAR

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GDP O

Exogenous variables: C

Sample: 2005 2022

Included observations: 16

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-375.2779	NA	1.04e+18	47.15974	47.25631	47.16468
1	-353.9792	34.61045	1.21e+17	44.99739	45.28712	45.01223
2	-346.9960	9.601834*	8.59e+16*	44.62450*	45.10737*	44.64923*

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

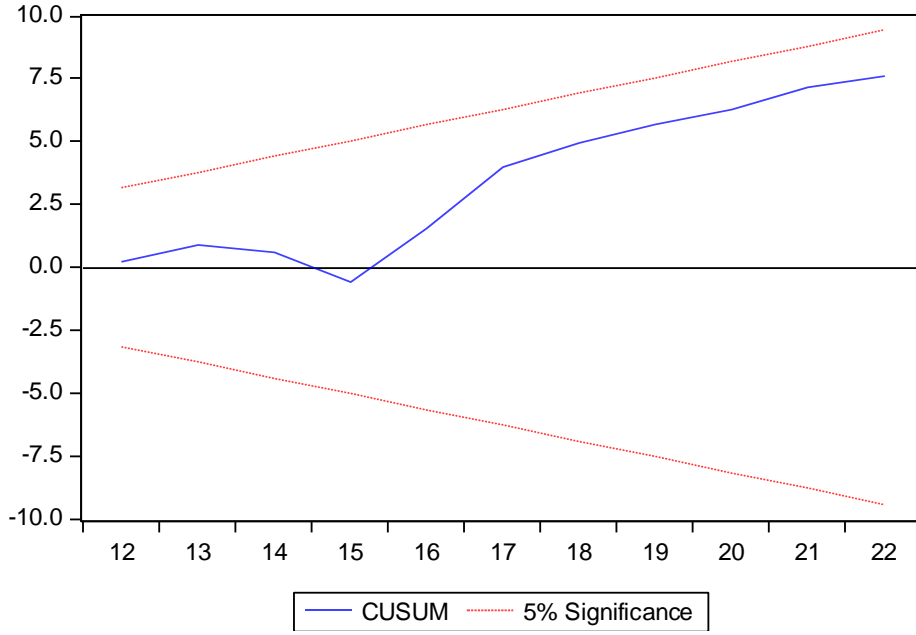
AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج ( Eviews 9 ) من خلال النتائج الواردة في الجدول (٣) يتضح أن فترة الإبطاء المثلى للنموذج قد تم تحديدها عند الإبطاء الثاني (Lag 2)، إذ أظهرت معايير اختيار فترات الإبطاء المختلفة مثل معيار أكايكي للمعلومات (AIC) ومعيار شوارتز (SC) أن أقل قيمة تم تسجيلها كانت عند الإبطاء الثاني مما يؤكد ملاءمة هذه الفترة لاعتمادها في تقدير النموذج وتحقيق أفضل النتائج الإحصائية والتفسيرية.

شكل ( ٢ ) اختبار الاستقرار



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج ( EViews 9 ).

من خلال الشكل (٢) يتبين أن النموذج يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار وذلك لأن المسار البياني يقع بالكامل ضمن الحدود العليا والدنيا المرسومة مما يشير إلى أن معاملات النموذج مستقرة زمنياً ولا تعاني من أي انحرافات أو تقلبات تتجاوز حدود الثقة الإحصائية الأمر الذي يعزز من موثوقية النموذج وصلاحيته استخدامه في التنبؤ والاختبار القياسي.

#### جدول ( ٤ ) نتائج انموذج ARDL

Dependent Variable: GDP

Method: ARDL

Sample (adjusted): 2007 2022

Included observations: 16 after adjustments

Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): O

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 6

Selected Model: ARDL(2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.532001	0.157177	3.384724	0.0061
GDP(-2)	0.217722	0.088199	2.468530	0.0312
O	1.715795	0.112536	15.24663	0.0000
O(-1)	-0.862037	0.227441	-3.790158	0.0030
C	-10302.75	10813.57	-0.952761	0.3612
R-squared	0.986965	Mean dependent var		226948.5
Adjusted R-squared	0.982225	S.D. dependent var		69511.30
S.E. of regression	9267.558	Akaike info criterion		21.35673
Sum squared resid	9.45E+08	Schwarz criterion		21.59817
Log likelihood	-165.8539	Hannan-Quinn criter.		21.36910
F-statistic	208.2155	Durbin-Watson stat		2.193520
Prob(F-statistic)	0.000000			

من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج ( Eviews 9 )

يبين الجدول (٤) نتائج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع بشكل تفصيلي حيث يتضح أن المتغير O يمثل الإيرادات النفطية وغير النفطية ويمارس تأثيراً إيجابياً وقوياً على الناتج المحلي الإجمالي GDP في الفترة الحالية مما يعكس الدور الحيوي لهذه الإيرادات كعامل أساسي في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز النشاط الإنتاجي على المدى القصير والطويل كما توضح النتائج أن قدرة النموذج التفسيرية كانت مرتفعة جداً حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R-squared) (0.98) وهذا يعني أن النموذج قادر على تفسير ٩٨% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي في حين تعود النسبة المتبقية البالغة ٢% إلى تأثير عوامل أخرى خارج نطاق النموذج ولم يتم تضمينها في التحليل كما أن اختبار Durbin-Watson والذي بلغ (٢.١٩٣) يوضح أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي الأمر الذي يعزز من موثوقية النتائج ودقة التقديرات الإحصائية ومن خلال تحليل المعاملات الخاصة بكل متغير نجد أن التأثير الإيجابي للمتغير O ليس فقط ذا دلالة إحصائية بل يعكس أيضاً قدرة الإيرادات النفطية وغير النفطية على دعم الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر ومؤثر في السياسات الاقتصادية قصيرة وطويلة الأجل وبالتالي يمكن الاعتماد على النموذج لفهم العلاقة بين الإيرادات والناتج المحلي واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة التي تعزز من الاستقرار والنمو الاقتصادي.

جدول (٥) اختبار الحدود ( Bounds Test )

ARDL Bounds Test  
Sample: 2007 2022  
Included observations: 16  
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.585094	1

Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:

Dependent Variable: D(GDP)

Method: Least Squares

Sample: 2007 2022

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.217722	0.088199	-2.468530	0.0312
D(O)	1.715795	0.112536	15.24663	0.0000
C	-10302.75	10813.57	-0.952761	0.3612
O(-1)	0.853758	0.282490	3.022262	0.0116
GDP(-1)	-0.250277	0.089701	-2.790136	0.0176

R-squared	0.967872	Mean dependent var	17967.26
Adjusted R-squared	0.956189	S.D. dependent var	44276.61
S.E. of regression	9267.558	Akaike info criterion	21.35673
Sum squared resid	9.45E+08	Schwarz criterion	21.59817
Log likelihood	-165.8539	Hannan-Quinn criter.	21.36910
F-statistic	82.84520	Durbin-Watson stat	2.193520
Prob(F-statistic)	0.000000		

من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج ( Eviews 9 )

من أجل التحقق من احتمالية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات تم اعتماد اختبار الحدود (Bound Test) من خلال الجدول (٥) تشير نتائج الاختبار إلى أن قيمة F المحتسبة بلغت (٤.٥٨٥٠٩٤) مما يدل على عدم وجود علاقة توازنية قوية عند الحد الأعلى، حيث تعتبر العلاقة ضعيفة أو غير معنوية على المدى الطويل، بينما تشير النتائج إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات تُفسر التغيرات الحالية في كل متغير بناءً على التغيرات في المتغيرات الأخرى وبالمقابل عند الحد الأدنى يلاحظ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة بين المتغيرات،

مما يبين أن هناك تأثير طويل المدى يمكن الاستفادة منه في التخطيط الاقتصادي وصياغة السياسات التي تعزز من النمو والاستقرار المالي على المدى البعيد.

جدول (٦) اختبار LM للارتباط الذاتي للنموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.201288	Prob. F(2,9)	0.3448
Obs*R-squared	3.371275	Prob. Chi-Square(2)	0.1853

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Sample: 2007 2022

Included observations: 16

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.047486	0.164071	0.289422	0.7788
GDP(-2)	-0.027361	0.090920	-0.300941	0.7703
O	0.005282	0.110642	0.047740	0.9630
O(-1)	-0.053014	0.240316	-0.220599	0.8303
C	-863.0081	10678.73	-0.080816	0.9374
RESID(-1)	-0.212368	0.331930	-0.639797	0.5382
RESID(-2)	-0.463390	0.309396	-1.497725	0.1684
R-squared	0.210705	Mean dependent var		-6.63E-11
Adjusted R-squared	-0.315492	S.D. dependent var		7936.263
S.E. of regression	9102.489	Akaike info criterion		21.37012
Sum squared resid	7.46E+08	Schwarz criterion		21.70813
Log likelihood	-163.9610	Hannan-Quinn criter.		21.38743
F-statistic	0.400429	Durbin-Watson stat		2.018964
Prob(F-statistic)	0.861186			

من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج (Eviews 9)

من خلال الاطلاع على النتائج الواردة في الجدول (٦) يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي وذلك نظراً لأن قيمة الاحتمالية (Prob. F) بلغت (٠.٣٤٤٨) بينما قيمة (Prob. Chi-Square) بلغت (٠.١٨٥٣) وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة التقليدي ٥% مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي يخل بصلاحية النموذج ويعزز من موثوقية التقديرات والنتائج المستخلصة.

جدول (٧) اختبار Heteroskedasticity: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.025411	Prob. F(1,13)	0.8758
Obs*R-squared	0.029263	Prob. Chi-Square(1)	0.8642

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2  
Method: Least Squares  
Sample (adjusted): 2008 2022  
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	59399772	31892341	1.862509	0.0853
RESID^2(-1)	0.044257	0.277634	0.159407	0.8758
R-squared	0.001951	Mean dependent var		62166710
Adjusted R-squared	-0.074822	S.D. dependent var		99950075
S.E. of regression	1.04E+08	Akaike info criterion		39.87396
Sum squared resid	1.40E+17	Schwarz criterion		39.96837
Log likelihood	-297.0547	Hannan-Quinn criter.		39.87296
F-statistic	0.025411	Durbin-Watson stat		2.000932
Prob(F-statistic)	0.875798			

من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج ( Eviews 9 )

من خلال الاطلاع على النتائج الواردة في الجدول (٧) يتضح أنه لا يوجد تباين غير متجانس (Heteroscedasticity) حيث أن قيمة الاحتمالية (Prob.F) أكبر من مستوى الدلالة ٥% مما يشير إلى أن العلاقة بين الإيرادات النفطية وغير النفطية O والنتائج المحلي الإجمالي GDP لا تتقلب بشكل غير طبيعي عبر السنوات وأن التأثير الذي تمارسه الإيرادات O على GDP مستقر من حيث التباين والاتساق الإحصائي ما يعزز من موثوقية النموذج ودقة التقديرات المستخلصة ويؤكد صلاحية استخدام النتائج في التحليل الاقتصادي والسياسات ذات الصلة.

جدول ( ٨ ) نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form  
Dependent Variable: GDP  
Selected Model: ARDL(2, 1)

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.217722	0.088199	-2.468530	0.0312
D(O)	1.715795	0.112536	15.246632	0.0000
CointEq(-1)	-0.250277	0.089701	-2.790136	0.0176
Cointeq = GDP - (3.4112*O -41165.3784 )				

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

O	3.411248	0.546036	6.247301	0.0001
C	-41165.378368	42794.469274	-0.961932	0.3568

من اعداد الباحث بالاعتماد نتائج التحليل لبرنامج ( EViews 9 ).

يوضح نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) في كل من المدى القصير والطويل أن الإيرادات النفطية وغير النفطية O تمارس تأثيراً مباشراً وملموساً على الناتج المحلي الإجمالي GDP، إذ تشير النتائج إلى أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في الإيرادات النفطية وغير النفطية تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٣.٤١ وحدة على المدى الطويل وهذا يعكس قوة العلاقة بين الإيرادات والناتج المحلي ويبرز الدور الحيوي الذي تلعبه الإيرادات في دعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

وبناءً على جميع النتائج القياسية السابقة يمكن التأكيد على أهمية الإيرادات النفطية وغير النفطية باعتبارها عاملاً مؤثراً وحاسماً في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يجب العمل على تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد الكلي على النفط فقط لضمان الاستقرار الاقتصادي وتجنب أي هزات أو صدمات اقتصادية قد تؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر بمثابة عصب الاقتصاد ومحرك النمو والتطور الوطني.

### الاستنتاجات

١- ثبات الفرضية التي انطلق منها البحث، والتي تشير إلى ضعف أثر الإيرادات غير النفطية في العراق في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، لان تنامي الإيرادات النفطية أدى الى تراجع الاقتصاد الانتاجي في القطاعات كافة لذلك لا بد من ايجاد علاقة بين الإيرادات النفطية وغير النفطية من خلال اعادة توجيه الفوائض المالية الناتجة من القطاع النفطي نحو القطاعات غير النفطية والاستثمار فيها.

٢- تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتسببت فترة الدراسة في عدم استقرار العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والعائدات غير النفطية.

٣- مر الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة بفترات صعبة تمثلت في الأزمات المالية التي انعكست نتيجة لانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية حيث تبين ان الإيرادات النفطية تسيطر على الناتج المحلي الاجمالي بشكل كامل وان اي تدهور في اسعار النفط يؤدي ذلك الى

زيادة عجز الموازنة،

- ٤- ان الإيرادات النفطية وغير النفطية تساهم بشكل مباشر في الناتج المحلي الاجمالي وان استغلالهما بشكل فعال يقلل من التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي من عجز الموازنة.
- ٥- انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في العراق بشكل متواضع في تكوين إجمالي غير النفط وضعف قاعدة الإنتاج الصناعي والزراعي، وندرة الآلات الصناعية وخاصة الحديثة منها.

### التوصيات

- 1- القطاع المالي في العراق يواجه تحديات كبيرة لذلك لابد من ايجاد الحلول للتغلب على عجز الموازنة من خلال تفعيل الإيرادات غير النفطية من اجل التقليل من الديون الخارجية وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر اساسي لتمويل الموازنة.
- ٢- العمل على زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية في الاقتصاد العراقي، مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والخدمات ويجب ان تولي هذا القطاعات أهمية كبيرة في ظهور الروابط الأمامية والخلفية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن ثم الحد من الاعتماد على مصدر دخل واحد هو قطاع النفط.
- ٣- العمل على ايجاد مختصين يعملون على ادارة ملف الإيرادات غير النفطية من اجل القضاء على الفساد المالي والترهل الاداري والسيطرة على المنافذ الحدودية والموانئ من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي.
- ٤- تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي (القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية... وما إلى ذلك) وإعادة النظر في الضرائب واستخدامها، فضلا عن زيادة نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم القاعدة الضريبية.
- ٥- ضرورة تركيز جهود السياسة المالية في العراق بحثا عن فرص من اجل زيادة الإيرادات غير النفطية إلى أقصى حد، فضلا عن الحاجة إلى مراقبة ومراقبة النفقات العامة وإعادة النظر في الضرائب واستخدامها، فضلا عن زيادة نشر الوعي الضريبي.

### المصادر

- ١- احمد بريهي , التنمية والتمويل في العراق عام ٢٠١٤ و آفاق المستقبل , سنة ٢٠١٤ , ص ٢٨ . متاح على الموقع الاتي
- ٢- احمد جبر سالم , واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة , ٢٠١٠, ص٣٥.

- ٣- ادريس رمضان حجي , قياس وتحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠٥, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, العدد ٧٩, ٢٠٢٣, ص ١٧,
- ٤- الأمم المتحدة. UNIES, ورشة عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن التنوع الاقتصادي, اتفاقية العمل الإطارية بشأن تغير المناخ, ٢٠٠٣, ص ١٩.
- ٥- بشير هادي عودة الطائي, دور واهمية التنوع الاقتصادي في العراق, مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات افريقيا, العدد ٢٦ المجلد ٢٠٢١, ١٧, ص ٥٢ .
- ٦- جعفر باقر محمود , وآخرون , التغيرات في هيكل الاقتصاد العراقي و اثارها على النمو و الاداء الاقتصادي , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية , الجزء الثاني , عدد خاص بالمؤتمر العلمي , سنة ٢٠١٢ , ص ٦٨ .
- ٧- حسين علاوي, رؤية للطاقة في العراق : عام ٢٠١٥ وما بعده , متاح على الموقع الاتي .
- ٨- حيدر شلب وشكه, إيرادات النفط في العراق وامكانات استخدامها في التنوع الاقتصادي, رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية, ٢٠١٥, ص ١١٩ .
- ٩- عبد الكريم جابر شنجار وبهاء عبدالوهاب عبدالحسين , سبل النهوض بالتنوع الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ المحددات والفرص, مجلة الكلية الاسلامية الجامعة, العدد ٦٥, الجزء ١, ٢٠٢٢, ص ١٥.
- ١٠- عبدالرحمن عبيد جمعة, وآخرون , اثر تغيير الايرادات العامة العامة على اسعار الفائدة في العراق , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , مجلد ٢٢, العدد ١ , ٢٠٢١, ص ٨٥.
- ١١- مناف مرزه نعمه و علياء كاظم عيال , تحليل اسس العلاقة بين صادرات النفط الخام وبعض مؤشرات التنوع الاقتصادي دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) , مجلة وارث العلمية , مجلد ٥, العدد اصدار خاص في مايو ٢٠٢٣ , ص ٢٣٩ .

<http://iraqieconomists.net/ar/2014/07/14/%D8%AF-%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%87%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%8A->

<http://iraqieconomists.net/ar/2015/03/13/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D8%A7%D9%85-20/>

- 1- .Van den Bergh, Jeroen CJM. "The GDP paradox." *Journal of economic psychology* 30.2 (2009): P١٢٧.
- 2- Blanchard, Christopher M. *Iraq: Oil and gas legislation, revenue sharing, and US policy*. Congressional Research Service, 2008.p24
- 3- Habeeb, Baqer Gurji , and Ameer Abdulhamza Hasan. "THE IMPACT OF NON-OIL PUBLIC REVENUES ON NON-OIL GDP IN IRAQ FOR PERIOD (2004-2021)." *Russian Law Journal* 11.12S (2023): 13.٧
- 4- Hamdi, Helmi, and Rashid Sbia. "Dynamic relationships between oil revenues, government spending and economic growth in an oil-dependent economy." *Economic Modelling* 35 (2013): 118-125.

- 5- Ihegboro, Ifeoma Maria, et al. "Impact of non-oil revenue on the growth of the Nigerian economy." *IOSR Journal of Economics and Finance* 13.1 (2022): p20.
- 6- Ilori, FolushoOlayemi, and Adeboye Akinwunmi. "Comprehensive analysis of the effect of oil and non-oil revenues on economic development in Nigeria." *International Journal of Accounting Research* 5.3 (2020): p96.
- 7- Kumins, Lawrence C. "Iraq Oil: Reserves, Production, and Potential Revenues." Congressional Information Service, Library of Congress, 2004.P3
- 8- Kumins, Lawrence C. "Iraq Oil: Reserves, Production, and Potential Revenues." Congressional Information Service, Library of Congress, 2004.
- 9- Miho, Aras Abdulkareem. "Economic Diversification In Iraq: A Comprehensive Review." *Bhinneka: Jurnal Bintang Pendidikan dan Bahasa* 2.3 (2024): P290